

أكد لـ «عكاظ» وجود ٨ جامعات حكومية و١٠ أهلية في اليمن

## نائب وزير التعليم العالي: ١٠٠ منحة دراسية لليمنيين في المملكة

أكد نائب وزير التعليم العالي اليمني الدكتور محمد مطهر أن التعاون بين المملكة واليمن يسير في أفضل حالاته بل يعتبر أنموذجاً للعلاقات المتميزة بين أي بلدين وقال: من ثمار هذا التعاون الاتفاقيات الموقعة بين البلدين وبالذات في مجال التعليم العالي والذي يحظى باهتمام خاص من الرئيس علي صالح وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز وذلك لأهميته.

محمد البخاري (جدة)

تصوير: عبد السلام السلمي



محمد مطهر

كليات التدريب الموجودة في ذلك الوقت إلى جامعات والتي كانت تضم كوادر تدريبية من الأخوة العرب وخاصة من مصر. وواصلت ساتان الجامعتان دورهما حتى أصبحتا في عام ١٩٩٠م تضمان ٣٥ ألف طالب وطالبة ولأهمية التعليم الجامعي ورغبة في التوسع فيه والاعتماد عليه في بناء المجتمع أعلن في ذلك العام عن إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعملت الوزارة حينها على تنويع البرامج التعليمية وإدخال برامج جديدة وخاصة فيما يتعلق بكليات المجتمع والمعاهد التقنية والفنية وإنشاء الجامعات الأهلية والتوسع في الجامعات الحكومية حتى أصبح لدينا الآن ثمان جامعات حكومية و١٠ جامعات أهلية تضم ٥٢٠٠ عضو هيئة تدريس معظمهم من اليمنيين يتولون تدريس أكثر من ٢٤٠ ألف طالب وطالبة. وقال مطهر إن وزارة التعليم العالي تسير حالياً في

قال مطهر في حديثه لـ «عكاظ»: إن المملكة ومن خلال تلك الاتفاقيات تقدم سنوياً لإبنائها اليمنيين ٢٠٠ منحة دراسية في جامعاتها ومعظم هذه المنح خصصت وبتوجيه مباشر من الرئيس صالح لإبناء اليمنيين المغتربين بالمملكة ما عدا ٤٠ منحة وهي في مجال الدراسات العليا تحرص الوزارة على منحها للمتميزين و٢٠ أخرى من تلك المنح تمنح للطلبة اليمنيين من الداخل. مؤكداً أن الطلبة المغتربين في المملكة يحظون باهتمامهم وهم على تواصل بهم ويستفيدون أيضاً من منح الجامعات اليمنية والتي تصل إلى ١٠٠ منحة لدراسة في اليمن. وأشار إلى أن التعليم العالي في الجمهورية اليمنية هو وليد السبعينات وتحديداً في ١٩٧٠م والذي بدأ ويتمويل من دولة الكويت الشقيقة للجامعتين الرئيسيتين حينذاك وهما (صنعاء وتعز) من خلال تحويل

بناء إستراتيجية جديدة تركز على أربعة أهداف الأول تستهدف تطوير وتعزيز قدرات المؤسسة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي بشكل عام ويهدف التركيز على تطوير القدرات القيادية والإدارية مع تطوير الجوانب المتعلقة بالتعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع إضافة إلى إنشاء هيئة أكاديمية والتي تسمى الاعتماد الأكاديمي



مطير يتحدث للزميل محمد العتار

المهني والتوسع أيضا والتنوع والتطوير في البرامج الدراسية على مستوى الجامعات وربطها مباشرة مع سوق العمل المحلي والإقليمي.

أما الهدف الثالث من هذه الإستراتيجية هو تنوع مصادر التمويل خاصة وأن ٩٥% من الجامعات حاليا تقوم الدولة بتمويلها .

أما الهدف الأخير وهو هدف يتعلق بتطوير التعليم والتعلم والبحث العلمي من خلال إعادة النظر في المناهج الدراسية حتى تتماشى مع التطوير في الوقت الراهن.

إنشاء هيئة عامة للبحوث وهي هيئة لاعلاقة لها بالبحث العلمي وإنما تتولى وضع السياسات والأطر العامة للبحث العلمي والبحث عن التمويل سواء كان من مصادر محلية أو من مصادر خارجية مع إيجاد التناقص بين الجامعات فيما يخص مراكز البحث العلمي من خلال التمويل الذي تحصل عليه بالإضافة إلى جانب آخر هو تنوع وتوسيع المؤسسات التعليمية والبرامج التعليمية في الجمهورية من خلال التوسع في كليات المجتمع والمعاهد التقنية والتي تتبع وزارة التعليم الفني والتدريب

والضمان والجودة وهي هيئة معنية بتقييم الجامعات والتأكد من أن برامجها تتماشى مع المعايير الخاصة بخلاف البرامج الدراسية من خلال وحدة متخصصة بالإرشاد الأكاديمي وضمان الجودة لكل جامعة من أجل تهيئة الجامعات اليمنية لكي يتم تقييمها كل خمس سنوات من خلال ما يسمى بالتقييم الذاتي بخلاف برنامج التقييم السنوي الذي يطبق على كل قسم في الجامعة.

وأضاف أن من بين الإستراتيجيات الخمسية التي تهدف إلى الإصلاح الإداري هو